لان الولد لا يعيش بدونه غالبا وانه لا يقوى ولا تشتد
بنيته الا به ثم بعد ارضاع اللبا ان لم يوجد الا الام
او اجنبية وجب على الموجود منهما ارضاعه ابقاء
للمولد ولها طلب الاجرة من ماله ان كان والا فمن
تلزمه نفقته وان وجدت الام والاجنبية لم تجبر الام
وان كانت في نكاح ابيه على ارضاعه لقوله تعالى وان تعاسرتم
فسترضع له اخرى واذا امتنعت حصل التعاسر فان
رغبت في ارضاعه وهي منكوحة الحق الرضيع فليس له
منعها مع وجود غيرها كما صححه الاكثرون لان فيه
اضرارا بالولد لانها عليه اشفق ولبنها له اصلح ولا تزاد
نفقتها لارضاع وان احتاجت فيه الى زيادة الغذاء
لان قدر النفقة لا يختلف بحال المرأة وحاجتها ثم
شرع في القسمين الاخيرين وهما نفقة الرقيق والبهائم واجبة بقدر الكفاية
بقوله ونفقة الرقيق والبهائم واجبة بقدر الكفاية
اما الرقيق فلخبر للمملوك طعامه وكسوته ولا يكلف
من العمل ما لا يطيق فيكفيه طعاما وادما فالمعتبر قدر
كفايته في نفسه زهادة ورغبة وان زادت على كفاية

مثله



مثله غالبا وعليه كفايته كسوة وكذا سائر مونه ويجب
على السيد شراء ما طهارته اذا احتاج اليه وكذا شراء
تراب تيمم اذا احتاجه ونصرانية المختص على وجه
اشاعه وان كان رقيقه كسوبا او مستغلا فعله
بوصية او غيرها او اعمى زمنا ومدبرا ومستولدة
ومستأجرا ومعارا وابقا لبقاء ملك السيد في الجميع
نعم المكاتب ولو فاسد الكتابة لا يجب له شيء من ذلك
على سيده لاستقلاله بالكسب ولهذا تلزمه نفقة ارقائه
نعم ان عجز نفسه ولم يفسخ السيد الكتابة فعليه
نفقته وهي مسئلة عزيزة النقل فاستفدها وكذا
الامة المزوجة حيث اوجبنا نفقتها على الزوج ولا
يجب على المالك الكفاية المذكورة من جنس طعامه
وكسوته بل من غالب قوت رقيق البلد من قمح وشعير
وغير ذلك وما غالب ادمهم من نحو سمن وزيت ومن
غالب كسوتهم من نحو قطن لخبر الشافعي للمملوك
نفقته وكسوته بالمعروف قال والمعروف فاعتبرنا المعروف
بمثله ببلده وبراعي حال السيد في يساره واعساره